واقع العدالة الاجتماعية في التعليم قبل الجامعي في مصر (تحليل بنائي تاريخي)

ياســـــر محمـــود محمـــــــد (*)

تمهيد:

تشير العدالة الاجتماعية إلى تحقيق التوازن والإنصاف في المجتمع، وضمان توزيع الفرص والحقوق بشكل عادل بين جميع أفراده. يعتبر هذا المفهوم أحد أهم المبادئ التي تستند إليها المجتمعات لضمان تحقيق التقارب والمساواة بين أفرادها.(١)

وتشمل جوانب العدالة الاجتماعية معالجة الفقر، وتقليل الفوارق الاقتصادية، وضمان التعليم والرعاية الصحية للجميع، بغض النظر عن خلفياتهم الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية. يعتبر هذا المفهوم أساسيًا في بناء مجتمع يسعى إلى تحقيق التوازن والتضامن بين أفراده، ويعتبر مفتاحًا في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة.

ونتناول في الفصل الثانى من الدراسة الحالية مفهوم العدالة الاجتماعية في التعليم قبل الجامعى، وواقع التعليم قبل الجامعى، وأحوال العدالة الاجتماعية في الدساتير المصرية والمواثيق الدولية.

أولاً: لمحة عن التعليم قبل الجامعي في مصر:

يشكل التعليم قبل الجامعي في مصر، جزءًا هامًا من نظام التعليم ويشمل عدة مراحل تسعى إلى تطوير مهارات ومعارف الطلاب، ويشمل التعليم قبل الجامعى في مصر على التعليم الابتدائي، يبدأ التعليم الابتدائي من سن الست سنوات، ويستمر لمدة ست سنوات، ويتمحور حول توفير الأساسيات الأكاديمية مثل اللغة العربية والرياضيات، وتحدث في هذه المرحلة محاولات لبناء قواعد القراءة والكتابة والفهم الرياضي، ويبدأ التعليم الإعدادي بعد انتهاء التعليم الابتدائي ويستمر

(*) هذا البحث مستل من رسالة الدكتوراه الخاصة بالباحث، وهي بعنوان: [التعليم ما قبل الجامعي وقضية العدالة الاجتماعية دراسة اجتماعية تطبيقية مقارنة]، وتحت إشراف: أ.د. ثروت علي الديب- أستاذ علم الاجتماع المتفرغ - كلية الآداب – جامعة المنصورة.

(١) ابتسام الجعفراوي (٢٠١١). الاستثمار الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية، دراسة الأدوار والأطراف الفاعلة، في المؤتمر السنوي الثالث عشر، الاستثمار الاجتماعي ومستقبل مصر، مايو. ٢٠١١، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، القاهرة، ص٦٥.

لثلاث سنوات، وتُدرَّس في هذه المرحلة مواد متنوعة تشمل اللغات الأجنبية، والعلوم، والتاريخ، والجغرافيا، وأما التعليم الثانوي فيمتد لثلاث سنوات بعد اجتياز الطلاب للتعليم الإعدادي، ويتم تقديم مواد أكثر تخصصًا، وتُشجع على التخصص في مجالات معينة مثل العلوم أو الآداب أو التجارة، يعتبر الصف الثالث الثانوي سنة الثانوية العامة، حيث يتقدم الطلاب لامتحانات الثانوية العامة (الشهادة الثانوية)، والتي تحدد إمكانياتهم في الالتحاق بالتعليم الجامعي.[٢]

تعكس هذه المراحل تطور نظام التعليم في مصر والجهود المستمرة لتحسين جودة التعليم وتوفير فرص تعليمية متساوية للجميع. يعتبر التحديث المستمر وتكامل المناهج جزءًا من الجهود التي تبذلها الحكومة المصرية لتطوير التعليم وتمكين الشباب من مواصلة تعليمهم وتحقيق طموحاتهم المهنية.

ثانياً: ماهية العدالة الاجتماعية:

تتأسس فكرة العدالة الاجتماعية على التفاعل مع الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والسعي إلى تصحيح التمايزات والظروف غير المتكافئة بين الأفراد والمجموعات. يهدف المفهوم إلى إنشاء بيئة تسمح للجميع بالوصول إلى فرص متساوية، وضمان حقوق الفرد في الحياة والمشاركة الفعّالة في المجتمع.[٣]

وتتسم العدالة والمساواة القانونية بالمساواة المطلقة، ولذلك فالعدالة والمساواة القانونية تتميزان عن العدالة الاجتماعية، على الرغم من وجود مبادئ مشتركة تتناول المساواة بين البشر حيث يُمثل ميزان العدالة مرجعًا يُحقق حقوق كل فرد وينظر إلى جميع الأفراد بنظرة متساوية تعتمد على إنسانيتهم المشتركة، يخضع الجميع للقانون الذي يطبق عليهم بنفس الطريقة، ويتلقون العقوبات والحقوق بحسب نفس المعايير.[٤]

---

[٢] عمر محمد محمد (٢٠١٧). دور السياسة التعليمية بمصر في تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم قبل الجامعي في الفترة من ٢٠١١-٢٠١٦ م: دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية. مج٣٣, ع٨ ، ص ١٧٠.

[٣] أحمد فؤاد مندور (٢٠٢٢). النمو الإقتصادي والعدالة الإجتماعية في مصر: دراسة مقارنة مع تونس (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة عين شمس، ص ١٢.

[٤] إسراء مصطفى محمد (٢٠٢٠). التعليم المجتمعي والعدالة الاجتماعية في مصر، مجلة كلية التربية، مج٧٧, ع١، ص ٥٠٥.

أما العدالة الاجتماعية، فيتضح التمايز فيها بين الأفراد أحيانًا كعلامة على العدالة والإنصاف. يُظهر هذا التمايز نفسه في سياق العدالة الاجتماعية، حيث يُفسر عادة بمفهوم العدالة الاجتماعية. تظل العدالة ومبدأ المساواة في السياق القانوني والدستوري عدلًا ومساواةً مطلقة، بينما تعتمد العدالة الاجتماعية في بعض الأحيان على التمايز كوسيلة لتحقيق العدالة والإنصاف، ويعكس هذا المفهوم فهمًا للإنسان ككائن اجتماعي، حيث يُؤخذ في اعتبار العوامل الاجتماعية والاقتصادية، وفي سياق المجتمعات الوطنية، يكون المواطنون متساوين أمام القانون، بينما يظل العدل مرتبطًا بقيمة المساواة بين جميع البشر، وتحدث العدالة عندما يُعامل الناس بمثل عناية المؤسسات والقوانين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتعكس التفاعلات بين هذه العناصر المفهوم الشامل للعدالة والمساواة في السياق الاجتماعي والقانوني.[٥]

أما العدالة الاجتماعية كمفهوم، فلديها تاريخ طويل وتطور من الأوصاف التي كتبها أفلاطون وسقراط، كما أن للعدالة حقوق وثوابت في ارجاء الأدب الغربي وعبر العديد من الأطر الدينية[٦]. وتعد العدالة الاجتماعية معيار لرصد المساواة أو تكافؤ الفرص المتاحة لإشباع الحاجات الإنسانية، أو المساواة أو العدالة في إشباعها، على مستوى قطاعات المجتمع وفئاته وطبقاته الاجتماعية والعدالة الاجتماعية مطلب يردده الكثيرون، وخاصة بعد ثورات الربيع العربي، لكنهم كثيراً ما ينسبون إليه معانٍ مختلفة اختلافاً شديداً.[٧]

فلا ينظر لمفهوم العدالة الاجتماعية والمساواة الاجتماعية على أنه مفهوم مطلق، ولكن تتداخل معها اعتبارات مجتمعية، قد يكون التمايز فيها عين العدالة

---

[٥] أميرة محمد محمد إبراهيم حسين (٢٠٢٠). دعم تكافؤ الفرص التعليمية ودوره فى إصلاح التعليم المبكر بمحافظة الدقهلية. الثقافة والتنمية، ع١٥٤، ص ٦٣.

[6] Taylor, Sandra & Vreugdenhil. Anthea & Schneiders. Mara (2017). Social Justice as Concept and Practice in Austalian Social Work, An Analysis of Norma Parker Addresses, 1969-2008. Australian Social work, Vol. 70. No. S1 University of Tasmania, Newnham, 2017, P. 47.

[٧] ناهد أحمد صالح (٢٠٠٨). التقرير الاجتماعي المصري نحو مؤشرات لرصد العدالة الاجتماعية. المؤتمر السنوي العاشر. السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، المجلد ١. مايو ٢٠٠٨، القاهرة، ص٢٠٥.

والمساواة. فمفهوم المساواة المطلق يطرح إشكالية في تطبيقه اجتماعياً، حيث أن المساواة الاجتماعية تعني أن جميع الحالات المتماثلة تعامل بالتساوي وبطرف وأحكام متماثلة تماماً، ولكن تكمن الإشكالية في المعيار الذي نحكم به على التماثل في الأحوال البشرية والمجتمعية، وهنا يكون التساؤل: متى يمكن اعتبار حالات بشرية معينة متماثلة؟...فالمساواة الإنسانية لا تنفي إدراك خصائص معينة لأفراد جماعة بشرية في ظروف معينة أو لحظة تاريخية معينة، تتطلب تعاملاً مختلفاً من أجل التصرف والتعامل العادل.[٨]

وكثيراً ما ينظر إلى العدالة الاجتماعية على أنها مرادف للمساواة، ولكن من المحقق أن العدالة الاجتماعية لا تعني المساواة المطلقة، بمعنى التساوي الحسابي في أنصبة أفراد المجتمع من الدخل القومي أو الثروة القومية مثلاً، وربما يكون الأقرب إلى الفهم الشائع للعدالة الاجتماعية أن توزع الأنصبة على نحو يراعي الفروق الفردية بين الناس في أمور كثيرة، من هذه الأمور الفروق في الجهد المبذول وفيما يتطلبه العمل من درجات مختلفة من المهارات والتأهيل العلمي، وما إلى ذلك مما يدخل ضمن مبدأ الجدارة. فالمساواة المقبولة ليست المساواة "العمياء" فالمساواة مفهوم اجتماعي وفلسفي، وليست مفهوماً رياضياً، بل مفهوم يقبل الفروق بشرط أن تكون مقبولة اجتماعياً، وهو ما يجعل فكرة العدالة الاجتماعية أقرب إلى الانصاف.[٩]

وتعرف العدالة بأنها تلك الحالة التي ينتمي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة والسلطة أو من كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي وتنعدم الفروق غير المقبولة اجتماعياً بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، التي يتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة، التي يعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية، والتي يتاح فيها لأعضاء المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم وإطلاق طاقاتهم من مكامنها وحسن توظيفها لصالح الفرد،

---

[٨] حنان أحمد محمد رضوان. سمير محمد إبراهيم (٢٠٢٠). العدل التربوي وعلاقته بتكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم، مجلة كلية التربية، مج٣١, ع١٢١، ص ٧٤.

[٩] سعيد محمد إبراهيم (٢٠١٩). العدالة الاجتماعية في التعليم المصري على ضوء بعض الإتجاهات الفكرية .مجلة دراسات تربوية واجتماعية. ٢٥ (٢)، ص ٢٧٣.

وبما يكفل له إمكانية الحراك الاجتماعي الصاعد من جهة، ولصالح المجتمع في الوقت نفسه من جهة أخرى، والتي لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من مظاهر التبعية من جانب مجتمع أو مجتمعات أخرى[١٠].

كما أن العدالة الاجتماعية إطاراً للأهداف السياسية ومتابعتها من خلال السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية، على أساس قبول الاختلاف والتنوع، مستنيرة بالقيم التي تحقق العدالة، وجودة الإنتاج والعلاج، الاعتراف بالكرامة والمساواة وتشجيع احترام الذات للمجتمع، وتلبية الاحتياجات الأساسية، والحد من عدم المساواة في فرص الثروة والدخل والحياة، ومشاركة كل شيء بما في ذلك أشد الفئات حرماناً[١١].

ويشير مصطلح العدالة الاجتماعية في التعليم إلى: "موقف أخلاقي يهدف إلى إتاحة فرص تعليمية متساوية لجميع التلاميذ من مختلف الطبقات العرقية والإثنية والاجتماعية والثقافية ونوع الجنس، والأحقية في التعليم للجميع، ورفض التمييز وعدم المساواة".[١٢]

ويعرفها الباحث إجرائياً بأنها: إمكانية توفير فرص تعليمية متكافئة من حيث توزيع عادل للخدمات التربوية بين المناطق التعليمية حسب حاجة كل منطقة، وقدرات التلاميذ واستعداداتهم العقلية بغض النظر عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لعائلاتهم بما يضمن تكافؤ النتائج، حتى يتسنى للطلاب الذين لديهم قدرات واستعدادات ومواهب مماثلة أن ينجزوا على نحو متساوٍ فيما يتعلق بالإنجازات التعليمية.

ثالثاً: محاور العدالة الاجتماعية:

للعدالة الاجتماعية أبعاد متعددة بعضها يتعلق بالأوضاع الاقتصادية والبعض الأخر يتعلق بالأوضاع السياسية، وأن البناء السياسي والاقتصادي معاً

---

[١٠] صلاح الدين فاروق عبد العزيز (٢٠٢٢). مؤشرات العدالة الاجتماعية في سياسات التعليم العام في مصر، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، ص ١٢٧.

[11] Craig, Gary(2017). Poverty, social work and social justice. British Journal of Social Work, 3Ed. 32, Pp. 671, 672 .

(12)Ahrens, Niki (2014): Parallels between Social Justice Education and a Nature Preschool: A Qualitative Case Study, A Master of Education Thesis, University of Washington, Washington, p 10.

مسئولان عن وجود مجموعات ذات امتيازات ومجموعات أخرى محرومة وقد تم تحديد أربعة أركان للعدالة الاجتماعية في إطار إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهي المساواة والإنصاف وحقوق الإنسان والمشاركة.[١٣]

١- المساواة:

ورد في المادتين (١، ٢) من الإعلان العاملي لحقوق الإنسان وفي العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان والنصوص اللاحقة التي اعتمدتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تعني المساواة أن الناس جميعاً يولدون أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، ولذا ينبغي أن يكون لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات، دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو نوع الجنس أو اللغة أو العجز أو الدين أو الرأي أو الأصل، وعلى المستوى العملي، تتطلب مبادئ المساواة أن توزع الموارد والأصول والفرص المتاحة في المجتمع على نحو يتيح لأعضائه جميعاً الممارسة الفعالة لحقوقهم المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية[١٤].

وعلى الرغم من الإنجازات التي تحققت في المنطقة العربية في مجال توفير الخدمات للسكان في مجالات التعليم والصحة والمياه والمرافق الصحية، لا تزال هناك تفاوتات كبيرة في الأداء بين المناطق الفجوة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وفي مصر، نجد أن هناك فجوات متعددة بين الرجال والنساء في الحصول على سكن ملائم ومياه وغذاء كافيين وعلى أعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة والتعليم وفي دخل الفرد بين الريف والمدن كبيرة، لذلك ينبغي على الدولة ضمان توفير فرص متساوية للجميع والتعويض عن مستويات ظروف المعيشة غير العادلة بتوفير فرص متساوية للجميع والتعويض عن مستويات ظروف المعيشة غير العادلة بتوفير فرص الحصول على الخدمات الأساسية[١٥].

---

[١٣] ابتسام الجعفراوي (٢٠١١). مرجع سابق، ص٧٧.

[١٤] الأمم المتحدة (٢٠١٥). الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. الأمم المتحدة، نيويورك. ٢٠١٥. المادة ١ ص٤، المادة ٢، ص٦.

[١٥] الأمم المتحدة (٢٠١٥). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا. ماذا تبقى من الربيع؟ مسار طويل نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية، دراسة حالة مصر وتونس والمغرب، الاسكوا. بيروت، ص ص ١١-١٤.

وتدل أوجه التفاوت بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية أيضاً على ضعف مشاركة سكان الريف وافتقارهم إلى الخدمات الصحية أو التعليم، فاحتمال أن تعاني الأسر الريفية الحرمان المتعدد الأبعاد أكبر ٣.٥ مرة من احتمال أن تعانيه الأسر في المدن[١٦].

٢- الانصاف:

يرى العديد دمج مفهوم الإنصاف مع مفهوم المساواة واختزال كافة أشكال الظلم والافتقار إلى الإنصاف في اللامساواة. لذا من المهم فهم الفرق بين هذين المفهومين، ويؤكد تقرير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بشأن "الإنصاف في التنمية الحضرية" هذا الفرق: فالمساواة تدور حول التمتع بالمكانة ذاتها في جميع جوانب الحياة، بما في ذلك الدخل "وترتبط ارتباطاً وثيقاً بعدم تجزئة حقوق الإنسان" التي تتمحور حول المشاركة وعدم التمييز، أما الإنصاف فيتعلق أكثر بتوزيع الفرص وتكافؤها، كي تستفيد كافة فئات المجتمع من المزايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بطريقة منصفة وعادلة.[١٧]

وبعبارة أبسط فإن الإنصاف هو إيلاء المحرومين والفقراء اهتماماً فائقاً عند توزيع الموارد والخدمات والفرص كي يتمم بلوغ نواتج متساوية، بصرف النظر عن الدين أو الأصل أو نوع الجنس أو الانتماء الاجتماعي، ووفقاً لمسؤولياتهم وقدراتهم الفطرية المتمايزة. هكذا، الإنصاف قيمة أساسية من قيم العدالة الاجتماعية ووسيلة فائقة الأهمية في تحقيق المساواة والتنمية البشرية على حد سواء. ويؤثر عدم الإنصاف الإجمالي تأثيراً سلبياً على عدد من مقومات الرفاه، بما في ذلك التحصيل التعليمي والالتحاق بالمدارس ومتوسط العمر المتوقع والسعادة[١٨].

من هنا يعد التعليم مجال حاسم لتعزيز الإنصاف أو تكافؤ الفرص، وعن احترام حقوق الإنسان كأحد أركان العدالة الاجتماعية فعند التقيد التام بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فلا يمكن أن تكون للأفراد حقوق متساوية وأن تتساوى إمكانية حصولهم على الموارد والفرص.

---

[١٦] الأمم المتحدة. مرجع سابق، ص١٤.

[١٧] شحته محمد سعد موافي (٢٠١٧). العدل التربوي وعلاقته بتكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم. رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بنها، ص١٦.

[١٨] الأمم المتحدة. مرجع سابق، ص٢٠.

وأن يتمكنوا من المشاركة في اتخاذ القرارات التي تنظم حياتهم، دون الوفاء بهذا الشرط المسبق. وحقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة وهي متأصلة ومتداخلة، فلا يمكن للمرء مثلاً، معالجة الحقوق السياسية بمعزل عن الحقوق الاقتصادية أو الاجتماعية أو المدنية[١٩].

٣- حقوق الانسان التي تضمنها الدولة للمجتمع:

وتشمل إتيان كل ذي حق حقه ورد المظالم إلى أهلها إما بالتعويض أو بمعاقبة الظالم، فإتيان الحقوق ركن أساسي من أركان العدالة الاجتماعية تنتفي وجودها بانتفاء هذا الشرط، وهي نوعان: إما حقوق مدنية، وهي حقوق المواطنة، وتعد حق لكل مواطن في الدولة، مثل الحق في الرعاية الصحية والتعليم والأمن والحرية والضمان الاجتماعي وغيرها، وحقوق مقابل عمل أو نشاط يقوم به المواطن أو حقوق قضائية لرفع الظلم والفصل بين المتخاصمين.[٢٠]

٤- المشاركة:

وينظر لها بوصفها أحد العناصر الرئيسية للعدالة الاجتماعية، ويمكن أن تعني المشاركة وأهميتها ووظائفها وأهدافها أشياء مختلفة لمجتمعات مختلفة ويمكن أن تختلف باختلاف النظم السياسية تبعاً لدورات صنع السياسات وأساليب صنع القرار التي تسود نظماً معينة، ويتبدل معنى المشاركة وانخراط المواطنين بالعلاقة مع المصالح والأيديولوجيا والدوافع الكامنة وراء تلك المصالح ومع الوزن السياسي والإلحاح اللذين يمنحا للمسائل المثارة، كذلك فإن نطاق المشاركة الممكن واسع جداً وقد يتراوح من مجرد السعي إلى المعلومات والمطالبة بالشفافية إلى اسقاط نظام معين وتغيير هيكل السلطة في المجتمع – كتلك التي شوهدت في عدد من البلدان العربية في عام ٢٠١١.[٢١]

وفي سياق العدالة الاجتماعية في التعليم، تُعتبر وسيلة لتحقيق أركان العدالة الاجتماعية، التي تتجلى في المساواة، والإنصاف، وحقوق الإنسان، والمشاركة.

---

[١٩] الأمم المتحدة. مرجع سابق، ص٢٣.

[٢٠] صلاح محمد عبد المهدي (٢٠١٤). ديمقراطية التعليم ومعوقاتها في العراق، مركز الفرات، بغداد. ٢٠١٤/٨/٣، ص٣.

[٢١] الأمم المتحدة (٢٠١٨). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا. ماذا تبقي من الربيع؟ مسار طويل نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص٢٧.

تتضمن فكرة العدالة في التعليم إتاحة فرص التعليم لجميع أفراد المجتمع، وإزالة العوائق التي قد تحول دون تحقيق ذلك، بغض النظر عن لون البشرة أو المستوى الاجتماعي أو الوضع الاقتصادي، كما تشمل توفير العوامل اللازمة لاستمرار الطلاب في التعلم وإتمام تعليمهم، مع تحقيق المماثلة بين الطلاب في التقديم وتوفير الدعم الضروري لاستمرارهم في المسار التعليمي حتى التخرج.

يظهر التعريف السابق الارتباط الوثيق بين العدالة الاجتماعية والعدالة في التعليم، حيث تعد الأخيرة جزءًا من الأولى. ويعكس هذا الارتباط علاقة التأثير المتبادل، إذ تُعتبر العدالة في التعليم جزءًا لا يتجزأ من العدالة الاجتماعية. يُشدد على هذا الارتباط من خلال استخدام مصطلح "العدالة الاجتماعية في التعليم" في الأدبيات، حيث يُظهر أن العدالة في التعليم تسهم في تحقيق أركان العدالة الاجتماعية في المجتمع.

ومن خلال تحقيق العدالة التعليمية، يمكن تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية في المجتمع المصري، يتنقل البحث إلى فحص متطلبات دعم العدالة لتحقيق العدالة الاجتماعية في هذا السياق.[٢٢]

وتترابط العدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان، والتعليم بشكل وثيق في سياق الإنسان والمجتمع. يعتبر التعليم، مع سياسته ومؤسساته، ساحة رئيسية تعكس هذه الفلسفة الإنسانية، حيث يكون كل عنصر من هذه العناصر مرتبطًا بالآخر، وهذا ما يجعلها أكثر قدرة على تحقيق حقوق الإنسان، التي تشملها القواعد القانونية والإطار الثقافي الذي يحكم المجتمع.

ويؤدى التعليم دورًا أساسيًا في نقل وتعزيز مفاهيم العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، ويمكن أن يُفصح التعليم عن القيم والمبادئ التي تعتبر أساسًا لمجتمع عادل ومتساوٍ، ويُسهم في نشر الوعي بحقوق الإنسان والاحترام الذي يجب أن يتسم به المجتمع. في هذا السياق، يُعتبر المجتمع العادل هو الذي يحترم ويقدر حقوق الإنسان وكرامته، ويعكس ذلك في تركيبته الاجتماعية والثقافية، وتتداخل هذه العناصر لتشكل نموذجًا شاملاً للمجتمع الذي يعتبر الإنسان وحقوقه في مركز

[٢٢] الهلالي الشربيني الهلالي (٢٠١٩). تطوير التعليم من منظور نقدي، العدالة الاجتماعية في التعليم، المجلة العلمية أهرام، ٢٠١٩/٧/٧.

الاهتمام، تسهم هذه الربطة المتينة بين العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والتعليم في بناء مجتمع يُحقق التوازن والكرامة لجميع أفراده.[٢٣]

رابعاً: أنظمة التعليم قبل الجامعى في مصر وعلاقتها بالعدالة الاجتماعية:

يمكن النظر إلى قضية التعليم من منظور يركز على أن مستقبلنا وشكل القوى العاملة يتأثر بشكل كبير بما يحدث داخل الفصول الدراسية اليوم، ويتم ذلك في إطار متداخل ومعقد على المستوى الإقليمي والوطني والدولي، ويعد ترسيخ مبدأ العدل الاجتماعي في فرص التعليم وحق المواطن فيها يقتضي تقديم هذا المبدأ على غيره من المبادئ وهو ما يؤدى إلى تعزيز حقوق الإنسان وتدعيم انتمائه لوطنه.

ويشير بول كيندي إلى العناصر المشتركة بين الدول المستعدة للقرن الحادي والعشرين هي معدلات ادخار عالية ومستويات استثمار هائلة ونظم تعليم ممتازة، وقوة عاملة ماهرة وثمة تخوف من غلبة النظرة الربحية على التعليم المصري بمعنى "أن تصبح الخدمة التعليمية سلعة لا يحصل عليها إلا القادر على دفع ثمنها في السوق، ويمكن ملاحظة ذلك في عدة مظاهر منها:[٢٤]

١- التقلص النسبي للإنفاق الحقيقي على التعليم.
٢- الاتجاه نحو الزيادة المستمرة في المصاريف.
٣- سيادة ظاهرة الدروس الخصوصية التي نسفت مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.
٤- تضخم دور القطاع الخاص في التعليم.
٥- تدنى أجور ومستويات معيشة المعلم.

وتوجد أنظمة تعليمية تعتبر وسيلة لفئة اجتماعية تستخدمها من أجل تحسين أوضاعها بالمقارنة مع جماعة شعبية بقيت في غالبيتها العظمى أمية، فلم يعد نظاماً لإنتاج العلم وتطوير المعرفة بل أصبح وسيلة لتحقيق الصعود الفردي والجماعي وأصبحت المدرسة هي المؤسسة الاجتماعية المتخصصة في إنتاج علاقة التفاوت واللامساواة في أربع عمليات رئيسية تلعب الخلفية الاجتماعية دورا مهما فيها عدم

---

[٢٣] نادية يوسف جمال الدين (٢٠٢٠). التعليم والعدالة الاجتماعية رؤية لتحقيق المواطنة الرقمية والتماسك الاجتماعي في مصر، دار الوطن، القاهرة، ص٣١.

[٢٤] محمد عبد القادر، غازي مسعود (٢٠١٩). بول كيندي. الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ط٢، ترجمة دار الشروق، عمان، ص ٤٠٩.

المساواة في الفرص المتاحة للالتحاق بالتعليم وعدم المساواة في متابعة التعليم ظواهر الرسوب والتسرب والتخرج وعدم المساواة في الناتج التعليمي امتحانات واختبارات وعدم المساواة في الناتج النهائي للتعليم فرص التوظف بعد إكمال التعليم الرسمي وتعمل المدارس من خلال الآليات الأربع السابقة أداة لتصفية اجتماعية انتقائية.[٢٥]

وأصبحت شعارات مثل (التعليم للجميع) وديمقراطية التعليم أهدافا غير واقعية في سياسة التعليم تفرغها الممارسات الواقعية من مضمونها، ويعتبر تعدد أنواع التعليم أحد العراقيل الهامة أمام حصول الطلاب على مستوى مميز من التعليم لانقسامه الى نظامين أحدهما حكومي والآخر خاص، ونتيجة لذلك الانقسام ظهرت فروق شاسعه بين كلا النظامين تصب في كفة التعليم الخاص وتعدد أنظمة التعليم يعتمد على مجموعة أساسية من العناصر واهم هذه العناصر البيئة المدرسة حيث يتلقى الطلاب تعليمهم وعمليات التعلم كيف يتعلم الطلاب والمحتوى التعليمي ماذا يتعلم الطلاب ويمكن إيضاحها من خلال تناول العناصر التالية:

١ ـ المباني المدرسية

يعد المبنى المدرسي من أهم أساسيات العملية التعليمية، فكلما كان المبنى المدرسي ملائماً ومجهزاً فإن ذلك سيكون له الأثر الإيجابي على العملية التعليمية، فالبيئة المحيطة بالطالب ومدى ملائمتها وصحتها لها تأثير كبير على تقبله وتحسن مستوى أدائه، ورغم إنشاء هيئة خاصة للأبنية التعليمية، وإنشاء العديد من المدارس تحت إشرافها، إلا أن حالة كثير من المباني المدرسية في مصر تتسم بالسوء، ففضلاً عن وجود ما يزيد عن ٢٣٠٠ منطقة تعاني من الحرمان من المدارس، إلا أن هناك نسبة من المدارس الحكومية هي مدارس مؤجرة، يتصف المبنى المدرسي فيها بالسوء الشديد وعدم ملائمته للعملية التعليمية بالأساس.[٢٦]

أما عن مواقع المدارس فكثيراً منها يتسم بالخطورة الشديدة فهناك عشوائية كبيرة في تحديد أماكن المدارس والتي يتسبب سوء اختيار مواقعها في نوعين من

---

[٢٥] محيا زيتون (٢٠١٦). رؤية للتعليم العالي في مصر من منظور الجودة والعدالة جامعة الأزهر فبراير ، تم الاطلاع بتاريخى ١٠/١٥/ ٢٠٢٣، متاح على الرابط www.pidegybt.org

[٢٦] أشرف عبدالله العربي. مرجع سابق، ص ٣٢.

المخاطر مخاطر الوصول للمدرسة ومخاطر محيطة بالمدرسة "سوء البيئة المحيطة "، أما داخل المباني المدرسية، فهناك ضعف شديد في حالة المرافق الموجودة بها، ومن الملامح الاساسية لجودة المباني المدرسية مدى وجود حديقة داخل المدرسة، وفى هذا المؤشر تتراجع نسبة المدارس التي بها حدائق إلى ما يقارب ثلث المدارس في مصر وخلاصة القول ان المباني المدرسية الحالية تعاني من العديد من المشاكل، والتي تعود في معظمها لافتقارها لأسس التصميم الجيد، ولعل اهم شروط ومواصفات المبنى المدرسي الجيد تتمثل في الموقع والظروف المحيطة بالمدرسة من الخارج ثم الفراغات التعليمية وهى كل مكان يتم فيه إجراء نشاط تعليمي داخل المدرسة وعوامل الأمن والسلامة، ولقد ادرك القائمون علي "بيزنس" التعليم الخاص تلك الأهمية للمباني والمنشئات التعليمية فاهتموا وتنافسوا في توفير اقصي درجات الرفاهية للمتعلمين داخل المبني وخارجه.[٢٧]

٢- حجرات الدراسة (الفصول):

مازالت الكثافة الفصلية ترتفع إلى ما يتجاوز ستين تلميذاً في الفصل الواحد في بعض المناطق على الرغم من ما تم إنجازه من إنشاءات في عدد الفصول، وعودة نظام الفترات الدراسية في بعض المدارس، سواء لزيادة الكثافة، أو لعدم وجود مباني مدرسية متاحة ومع التسليم بجودة الأثاث داخل المباني الجديدة التابعة لهيئة الأبنية التعليمية، إلا أن الأثاث في المدارس القديمة يرجع تاريخه في بعض المدارس إلى ستينيات القرن الماضي، ويتصف بتدهور حالته، إلى جانب ذلك هناك بعض المدارس التي تفتقر إلى الإضاءة والتهوية الجيدة داخل الفصول، مما قد يعرض التلاميذ للإصابة بالأمراض خاصة في فصل الشتاء.

ومازلت القدرة المؤسسية من أهم المعوقات في تحقيق الجودة والاعتماد وهي المشكلة التي يعجز العاملون بالمؤسسة عن إيجاد حلول لها لأنها تفوق قدراتهم، مما يؤثر سلباً على أداء المعلم ومستوي المتعلم، حيث تمثل الإمكانيات المادية من مباني وفصول ومعامل وحجرات أنشطة ووسائل الترفيه بالمؤسسة التعليمية عاملاً من أهم العوامل في الجذب التي يستخدمها القائمون علي التعليم الخاص، وترتبط مساحات الفصول ومدى ملائمتها للمواصفات بحسب نوع المبنى

[٢٧] أشرف عبدالله العربي. مرجع سابق، ص ٤٧.

الموجودة فيه، ولكي تكون حجرات الدراسة مناسبة يجب عند تصميمها أن تكون على هيئة مستطيل ذي زوايا قائمة والأسطح متقابلة متوازية والمساحة ذات البعدين في حدود ٨ و ٦ أمتار، أي نحو ٤٨ متراً مربعاً للفصل الواحد، أما ارتفاع الأسقف فيُراعى أن يتراوح بين ٣ : ٤ أمتار، وأن يكون نصيب كل تلميذ من مساحة الفصل ما بين ١.٥ إلى ٢ متر مربع، مع مراعاة ألا يتجاوز عدد التلاميذ في الفصل الواحد ٣٠ تلميذا وأن توفر الإضاءة الجيدة داخل، ولا تقل المسافة بين الصف الأول من مقاعد التلاميذ والسبورة عن متر ونصف، ولا يبعد النصف الأخير من مقاعد التلاميذ عن السبورة أكثر من سبعة أمتار.[٢٨]

ولو تم تطبيق تلك المواصفات على الفصول بالمدارس المصرية نجد أن الغالبية العظمي من المدارس الحكومية لا يوجد بفصولها هذه المواصفات ولكن بالنظر لمباني المدارس الخاصة نجدها غالباً صممت بمواصفات دولية وعلي مساحات كبيرة تتوافر فيها كافة وسائل الراحة والترفيه للمتعلمين.[٢٩]

٣- المناهج الدراسية:

يعتبر تطوير المناهج وتغيرها مطلباً أساسياً لكل مشروعات إصلاح التعليم وذلك لتلافي عمليات الترقيع والعبث والنواقص المستديمة لنشر النهضة والتنوير وقيم التقدم العلمية والثقافية في الأجيال التي ستدير دفة البلاد في المستقبل ولقد كان لاستخدام مجموعة واسعة من الأنشطة بما في ذلك الأنشطة الصفية واللاصفية عاملا مؤثرا على تطور المنهج، ويعد المنهج الحديث هو كل دراسة أو نشاط أو خبرة يكتسبها أو يقوم بها التلميذ تحت إشراف المدرسة وتوجيهها سواء أكان في داخل الفصل أو خارجه، ولعل التحول الأكثر بروزاً في المشهد التربوي المعاصر، يكمن في السعي نحو نشر فكرة ضرورة تمحور التعليم على المتعلم ذاته، بمعني أن التلميذ هو الذي يبني معلوماته وعلمه وأن لا أحد يمكن أن يحل محله في هذه

---

(28) Wendy Cumming (2016). Social Justice, Pedagogy and Multiliteracies: Developing Communities of Practice for Teacher Education. Australian Journal of Teacher Education. Murdoch University Vol 69, 9, June 2016.p 74.

(٢٩) نادية يوسف جمال الدين . مرجع سابق، ص ٦٢.

العملية، ولا يعني ذلك تهميش دور المدرس لأنه يعمل باستمرار على اكتشاف أخطاء التلاميذ والكشف عن دلالات تلك الأخطاء وكيفية إصلاحها وتجاوزها.[٣٠]

ومن أهم المشكلات التي تؤثر سلبيا على التعليم مسالة تعدد المدارس وتعدد المناهج المطبقة وهذه المدارس المتعددة هي انعكاس موضوعي لأشكال اللامساواة الفئوية السائدة في المجتمع إذ نجد مدرسة النخبة والأغنياء، ومدرسة الفقراء التي توجد غالبا في الأحياء الهامشية والفقيرة وفي المجتمع القروي. وتتسم مناهج المدارس الأجنبية بالعديد من السمات مثل تنمية المهارات العقلية لدى الأطفال، وتشجيعهم على البحث وتطوير قدراتهم على السؤال والمناقشة بصورة منطقية وإعداد الأطفال واليافعين لتحمل المسؤولية في غدهم، ومساعدتهم على فهم مجريات الحياة في العالم من حولهم وغرس احترام القيم الاجتماعية والوطنية والأخلاقية في نفوس الأطفال.[٣١]

تعاني مصر من تعدد المناهج كما تعاني من تعدد أنواع التعليم فالمدارس الحكومية نفسها يوجد بها هذا الاختلاف ما بين التعليم العام والتجريبي والأزهري والخاص اما المدارس الأجنبية فبطبيعة الحال لها مناهجها وهي مختلفة بحسب البلد الذي تنتمي إليه المدرسة، في حين مازالت المناهج الوطنية تعتمد على الحفظ والتلقين ولا تساعد علي الابداع وبها العديد من المشكلات فان غالبية المناهج العالمية أصبحت غير متضمنة في كتاب وغالبا لا يوجد منهج محدد وإنما يتم وضعه بالاتفاق بين مسئولي القطاعات التعليمية بالتعاون مع الإدارة المدرسية والمدرس ويكون الاتفاق علي الأسس العامة التي تحتويها تلك المناهج للتناسب مع كل البيئة المحيطة ويمكن التعديل اذا اقتضي الأمر كما ان هناك مساحة لاشتراك الطالب في تجميع المادة التي تغطي المنهج.[٣٢]

٤- استخدام وتوافر التكنولوجيا والمعامل:

تعرِّف اليونسكو تكنولوجيا التعليم كمنهجية نظامية لتصميم وتنفيذ وتقويم العملية التعليمية وفقًا لأهداف محددة، تستمد هذه الأهداف من نتائج الأبحاث في ميداني التعليم والاتصال البشري. يتم تحقيق هذه الأهداف باستخدام الموارد البشرية

---

[٣٠] هيام احمد فهمى. مرجع سابق، ص ١٩٨.
[٣١] أحمد محمد عبد الوهاب. مرجع سابق، ص٩٨.
[٣٢] محمد أحمد درويش. مرجع سابق، ص ٢٨١.

وغير البشرية بهدف زيادة كفاءة التعليم واستغلال تقنيات التعليم. يُؤكد هذا النهج على أهمية دور المعلم، حيث يصبح دوره أكثر أهمية وتحديًا.[٣٣]

وعند النظر إلى واقع إمكانيات المدارس الحكومية، نجد أنها عمومًا تعاني من قلة الامكانيات، حيث إن معامل الحاسب الآلي غالبًا ما يكون قديمًا ومتهالكًا، وغالبًا ما لا يصلح للإستخدام. كما يفتقر العديد من المدارس إلى وجود معامل للحاسوب الآلي، وتكون الأجهزة المتاحة في الفصول غالبًا قديمة وغير صالحة للإستخدام. وغالبًا ما يعتمد المعلمون على السبورة والطباشير كوسائل تدريس أساسية، مما يعكس تقديم التكنولوجيا في التعليم تحدٍ كبير.[٣٤]

حتى التجربة التعليمية باستخدام التابلت في المدارس الثانوية لم تكن ناجحة بسبب عدة أسباب، منها عدم تدريب المعلمين على استخدام هذه الأجهزة وفهم كيفية استفادتهم منها. ونتيجة لذلك، تجاهل معظم المعلمين استخدام هذه التقنيات الحديثة واستمروا في التعليم بالطرق التقليدية.[٣٥]

٥- الموارد البشرية

تتنوع الموارد البشرية داخل المدارس، حيث تحتل الإدارة المدرسية والمعلمون مكانة رئيسية، تليهم الأخصائيون الاجتماعيون والنفسيون، بالإضافة إلى العاملين في الجوانب الإدارية والخدمات الأخرى، مثل العمال والخدمات الطبية، وفيما يتعلق بالمعلمين، تعاني كثير من المدارس من مشكلة عدم الكفاية والعجز في إعدادهم، مما يضطر بعض المسؤولين في بعض المحافظات إلى قبول معلمين بالحصة. هذا الوضع يؤدي إلى وجود جانب من المعلمين داخل المدارس غير ملتزم بشروط وزارة التربية والتعليم فيما يتعلق بالجودة والتأهيل، مع تراجع المقابل المادي لمعلمي الحصة، يزداد الإقبال عليها، مما يؤدي إلى التنافس من أجل الحصول على هذه الفرصة. وهذا يؤثر على نظام التعليم نفسه وكيفية تقييم التلاميذ.

---

(33) Priya Ranjan . (2019). Education Policies and practices. What have we learned and the road ahead for Bihar .LZA Discussion paper No.6614. Bon Germany. June 2019، P121.

(٣٤) جمال علي خليل (٢٠١٩). مجانية التعليم ضرورة مجتمعية لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية والعدل التربوي، مجلة كلية التربية، جامعة القاهرة. مج٧, ع١٩، ص ٣٣.

(٣٥) حسين السراج (٢٠٢٣). حوكمة التعليم في مصر. بحث منشور علي أكاديمية التعليم، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٣/٩/١١ www.academia.edu/604482 .

وفيما يتعلق بالأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، يكون وجودهم في المدارس الحكومية غالبًا ذا طابع شرفي، حيث لا تتوفر لديهم الموارد المالية الكافية أو الأعداد المتناسبة مع عدد التلاميذ. وبالتالي، يقتصر دورهم على أداء مهام ورقية بعيدة عن الواقع. بعض المدارس الحكومية قد لا تحتوي على خدمات طبية، مما يعرض حياة التلاميذ للخطر في حالات الإصابة التي تتطلب رعاية طبية فورية.[٣٦]

ويرى العديد أن المعلمين هم الفئة الأكثر تأثيرًا في العملية التعليمية، حيث يرتبط أداؤهم بفعالية المؤسسة التعليمية وإنتاجها وتحقيق أهداف المنهج. يتأثر أداء المعلم بشكل ملحوظ بظروف العمل والتحديات التي يواجهها، وتختلف الطرق والأساليب التي يتبعها وفقًا لنوع المدرسة التي يعمل فيها، سواء كانت حكومية تعاني من قلة الرقابة والجودة أو خاصة أو دولية.[٣٧]

وتتضح أهمية التدريب المكثف للمعلمين على الأساليب التربوية التي تشجع على الإبداع وتظهر الطاقات الكامنة نظراً للدور الهام والأساسي الذي يؤديه المعلم في تنشئة الأجيال التي ستتحمل مسئولية تغيير ما هو سائد ومجاراة العالم المتغير.[٣٨]

وعلى الرغم أهمية الأدوار التي تؤديها الإدارة المدرسية والأخصائيون والإداريون إلا أن الدور الأكبر مازال يقع على عاتق المعلم في العملية التعليمية وذلك لدقة الدور الذي يؤديه في التأثير على شكل المخرج التعليمي، ولذلك لا يمكن الحديث عن أي إصلاح للعملية التعليمية بدون إصلاح أحوال المعلم المادية والاجتماعية وذلك لان فاعلية أداء نفس المعلم تختلف حينما يعمل بأجر اكبر سواء في المدارس الخاصة او الدروس الخصوصية، ولذلك يجب الاخذ بالاهتمام بشكل عام بتدريب واستثمار كافة الموارد البشرية الموجودة بالمؤسسة التعليمية لتعمل وفقا للطرق الحديثة كلا في إطار تخصصه، مع الأخذ بنظام الكفاءة وليس الأقدمية

---

[٣٦] احسان محمود الدمرداش. مرجع سابق، ص ١٧٤.

[٣٧] عمر محمد محمد، مرجع سابق، ص ١٨٣.

[٣٨] عماد صموئيل وهبة (٢٠١٦). تصور مستقبلي لمتطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي من خلال الشراكة المجتمعية: دراسة ميدانية،الثقافة والتنمية، *س١٦, ع١٠٥*، ص ١٠٧.

في كافة مجالات العملية التعليمية سواء الإدارة أو التدريس أو حتى العاملون في الوظائف المعاونة.[٣٩]

٦ ـ الأنشطة المدرسية ومدى توافر الأماكن المخصصة لها:

تعرّف النشاط المدرسي كبرنامج متكامل يُنظّمه المدرسة ليكون جزءًا من البرنامج التعليمي، حيث يشارك فيه الطلاب بشغف واهتمام، ويحقق أهدافًا تربوية محددة، ومع أن النشاط يُعتبر عنصرًا أساسيًّا في منظومة المنهج، إلا أنه يتفاعل مع باقي العناصر ويؤثر فيها.[٤٠]

وقد اعتبرت غالبية الدراسات أن المدرسة هي مكان مخصص للتعلم النظري والاطلاع فقط، وأن واجبها الرئيسي هو نقل المعرفة، ورغم أهمية الدروس والتفاعل مع شرح المعلم، إلا أن الأنشطة التي تجرى خارج حجرات الدراسة تحمل أهمية كبيرة في تنمية الطلاب. في الدول المتقدمة، يُولى اهتمام كبير للأنشطة المدرسية، حيث تُعتبر هذه الأنشطة جزءًا أساسيًا من عملية تنمية الطلاب، تهدف إلى بناء جيل واعٍ قادر على الابتكار والاختراع.[٤١]

وتجدر الإشارة إلى أن تعاني المدارس المصرية من مشاكل مثل سوء المباني التعليمية، ونقص عدد الفصول والكثافة العالية للطلاب، مما يجعل استغلال الفراغات بالمدرسة لاستخدامها كفصول دراسية أمرًا شائعًا، ويشمل هذا الأمر أيضًا حجرات الأنشطة والمعامل التي قد تكون غير متاحة في العديد من المدارس، بالإضافة إلى ذلك، يعاني قطاع المعلمين المكلفين بتنفيذ الأنشطة من نقص وعدم توفر الكوادر اللازمة، حيث يتم تكليف معلم واحد بالعمل في عدة مدارس في نفس الوقت، مما يقلل من فعالية الأنشطة وتأثيرها الإيجابي على العملية التعليمية.[٤٢]

بشكل عام، يمكن استنتاج أن قلة أعداد معلمي الأنشطة في المدارس تُعتبر عائقًا رئيسيًا أمام تنفيذ هذه الأنشطة بشكل فعّال وهى كالاتى:[٤٣]

١) قلة الإمكانات المادية والأدوات والمرافق التي تحتاجها ممارسة الأنشطة.

---

[٣٩] أحمد علي عبد الخالق. مرجع سابق، ص ٢١١.
[٤٠] رجب احمد السيد عيسوي. مرجع سابق، ص ١٩٦.
[٤١] نهى صبحي شحاته. مرجع سابق، ص ٢٦٩.
[٤٢] سوهير عبدالعال عبدالقادر. مرجع سابق، ص ١٩٢.
[٤٣] أحمد فؤاد مندور. مرجع سابق، ص ٢٨.

٢) عدم وجود الوقت الكافي لممارسة الأنشطة على الشكل المطلوب حيث تمارس معظم الأنشطة ما بين الحصص إن وجدت.
٣) ضعف الحوافز المقدمة إلى المشاركين في الأنشطة والمشرفين عليها.
٤) اعتبارها مضيعة للوقت من قبل إدارة المدرسة والمعلمين وأولياء الأمور.
٥) اعتبار الأنشطة نوعاً من الرفاهية لذلك يقدم بشكل أكثر من ممتاز في التعليم الخاص لتوافر الإمكانيات المادية والبشرية واعتبار تواجدها نوعاً من الجذب للطلاب وأولياء الأمور.

خامساً: دور السياسة التعليمية وتأثيرها على العدالة الاجتماعية في التعليم قبل الجامعى في مصر:

يأتي دور السياسات التعليمية كعامل رئيسي في تشكيل وتوجيه النظام التعليمي، ويحمل تأثيرا كبيرا على العدالة الاجتماعية في مجال التعليم، ويمكن تحليل هذه العلاقة عبر عدة نقاط نوجزها فيما يلي:[٤٤]

أ- وضوح الرؤية والأهداف:

تؤدي السياسات التعليمية دورًا حيويًا في تحديد رؤية النظام التعليمي وأهدافه، ويجب أن تتسم هذه الرؤية بالشمول والاهتمام بتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير فرص متكافئة للجميع.

ب- توجيه الموارد:

تحدد السياسات التعليمية كيفية توجيه الموارد وتوزيعها في النظام التعليمي، ويمكن أن تؤثر هذه القرارات على مدى تكافؤ الوصول والجودة التعليمية.

ج- التفاعل مع التحديات الاجتماعية:

يتوقع من السياسات التعليمية أن تتفاعل مع التحديات الاجتماعية المحيطة، مثل التفاوت الاقتصادي والعنف، لتسهم في تحقيق التوازن والعدالة في فرص التعلم.

[٤٤] إبراهيم البيومي غانم. مرجع سابق، ص٢٥١.

د- التحفيز للتنوع:

يمكن للسياسات التعليمية أن تكون محفزة لتعزيز التنوع في المناهج والموارد التعليمية، مما يعزز تمثيل جميع الطلاب بشكل عادل.

ه- تقديم الدعم للفئات الضعيفة:

يُفترض أن تكون السياسات التعليمية مصممة لتقديم الدعم الإضافي للفئات الاجتماعية الضعيفة، مما يعزز فرص نجاحهم في المجال التعليمي.

و- تقنين المؤسسات التعليمية:

تُحدد السياسات التعليمية أيضًا كيفية تقنين المؤسسات التعليمية، ويُفترض أن يكون هذا التنظيم عادلاً وشافيًا لضمان تقديم تعليم ذو جودة للجميع.

في نهاية المطاف، يجسد دور السياسات التعليمية ركيزة أساسية في بناء نظام تعليمي يحقق العدالة الاجتماعية، ويتطلب الأمر تصميم وتنفيذ سياسات فعّالة تستند إلى مبادئ المساواة والشمول، مما يضمن تحسين جودة التعليم وتكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع.

فالعدالة الاجتماعية هي من أسمي القيم التي يحرص عليها العالم المتحضر والعدالة الاجتماعية تدعو للمساواة وعدم التمايز، ويظهر غياب العدالة في التعليم في مشكلة الذين يريدون أن يتعلموا والفرصة لا تتاح لهم لأن عبارة مجانية التعليم أصبحت لا توجد في الواقع العملي، كذلك فإن مبدأ تكافؤ الفرص هو من أهم مبادئ العدالة الاجتماعية، وتشير فكرة المساواة في الحقوق إلى أن فكرة العدالة الاجتماعية لا تنفصل عن فكرة حقوق الإنسان.

العدالة الاجتماعية استحقاق أساسي للإنسان نابع من جدارته كإنسان بالتمتع بمجموعة من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وعندما نربط بين العدالة والمساواة في فرص الحصول على التعليم من الضروري أن تقترن المساواة بثلاثة شروط، نوجزهم فيما يلي: [٤٥]

١- غياب التمييز بين المواطنين وإزالة كل ما يؤدى إليه.

٢- توفير الفرص الحقيقية للتعليم.

---

[٤٥] الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في التعليم جامعة مينيسوتا(١٩٩٩). حقوق الإنسان مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول الأمم المتحدة. نيويورك، ص ١٣٩.

٣- تمكين الأفراد من الاستفادة من الفرص ومن التنافس على قدم المساواة من أجل نيلها.

وقد لا تتحقق العدالة حتى إذا تساوت الفرص وتحققت الشروط الثلاثة السابق ذكرها، فقد ينتج الاختلاف في قدرات الأفراد وفى تكافؤ الفرص لدى أسرهم من الفقر أو الغنى ومن تدنى المكانة الاجتماعية أو علوها، فروقا واسعة في النواتج تتجاوز ما يمكن اعتباره فروقاً مقبولة اجتماعياً.

ومن هنا تظهر ضرورة تدخل الدولة بسياسات إعادة التوزيع لتقريب الفروق في الدخل والثروة بين الطبقات حتى لا تؤدى هذه الفروق للإطاحة بمبدأ تكافؤ الفرص ذاته، ومع اختلاف المستوى الاجتماعى والاقتصادي في مصر تصبح العدالة الاجتماعية مطلباً مشروعاً.

- الأوضاع الاقتصادية والقرارات السياسية وعلاقتها بالعدالة الاجتماعية في التعليم قبل الجامعي:

أ- الأوضاع الاقتصادية:

العلاقة بين النجاح التعليمي والحرمان الاقتصادي هي علاقة عكسية، حيث يظهر أن الفرص المتكافئة والعدالة تلعب دورًا حيويًا في تقليل حدة الفقر بين الطلاب، يمكن فهم هذه العلاقة بوضوح من خلال فهم أن بلوغ الأهداف التعليمية في المجتمع يُعتبر عاملاً هامًا لتحديد مستوى نجاح التنمية الاقتصادية، في حالة الفقر، يجب على الأفراد تحسين أحوالهم المالية من خلال الحصول على تعليم لأبنائهم، حيث النظم التعليمية تحديات مشتركة في العديد من الدول، حيث يعاني التعليم من نقص في التمويل وانحدار في المضمون العلمي، ويعد النمو الاقتصادي عاملًا رئيسيًا في خلق بيئة داعمة لتحقيق الأهداف التعليمية. يؤثر التعليم بشكل مباشر في تقدم الاقتصاد الوطني وإنتاجية الفرد.

وفي سياق السياسات الاقتصادية، يشهد المجتمع المصري تغيرات في البنية الطبقية الاجتماعية نتيجة للسياسات الاقتصادية التي أدت إلى فجوات كبيرة بين الطبقات ويظهر اتجاه الفئات القادرة للاستفادة من التعليم الخاص والأجنبي، في حين يلجأت الفئات الفقيرة إلى التعليم الرسمي. يعتبر هذا التفوق غير متناسب مع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، كما تتأثر سياسات التعليم بالسياسات الاقتصادية، والتي تميل في بعض الأحيان إلى تحيز الطبقات القادرة. يُعد تحقيق توازن بين

الفئات الاقتصادية وضمان تكافؤ الفرص في التعليم أمورًا حيوية للنجاح التعليمي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

كما يحتاج كل طفل الي التعليم والنجاح فالتعليم يشكل الأساس أو الجسر الذي يجب أن يعبره الجميع وهذا يعني أن المعلمين في الخطوط الأمامية لعملية التعليم ومستوى المؤسسة التربوية وقياداتها يؤثرون في مستوي الجودة التي تقدم بها العملية التربوية.

ومن الناحية الاقتصادية ترتبط التربية بالاقتصاد ارتباطاً كبيراً فكلما ازدهر الاقتصاد تزدهر العملية التربوية، والعكس من خلال إعداد العمالة الماهرة والكفاءات البشرية المنتجة في المجالات الاقتصادية المتعددة.

ب- القرارات السياسية:

لا يمكن إنكار العلاقة القوية بين التعليم والسياسة، حيث تتأثر كل القرارات التعليمية بالسياسة، مما يؤثر بشكل كبير في تشكيل المجتمع.، وجميع القرارات التي تتخذ في مجال التعليم هي قرارات سياسية تلعب دورًا هامًا في تحديد اتجاه المجتمع وتحقيق أهداف التنمية. إن الإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع، وحكم القانون، وحماية حقوق الإنسان، كلها ترتبط بشكل وثيق بتحقيق التقدم في مجال التعليم.[٤٦]

ويشهد النظام السياسي المصري حاليا حالة من التحولات منذ بداية ثورة يناير ٢٠١١. يُعتبر هذا الوضع فترة انتقالية نحو التغيير، والاستقرار يأتي كجزء من التحضير لمواجهة التحديات وتلبية المطالب التي نشأت نتيجة للثورة، مثل العدالة الاجتماعية والحرية السياسية والأمن الاجتماعي والاقتصادي للناس، ولذلك يجب أن تسهم فلسفة التعليم في تطوير وعي سياسي لدى المواطنين، وتعزيز قيم الديمقراطية والحرية والمواطنة والتسامح، وقبول الآخر، بهدف تحقيق التحول الديمقراطي على أسس قوية.[٤٧]

وتتأثر العملية التربوية بسلطة الدولة من خلال ارتباط السياسة التعليمية بالسياسة العامة للدولة وتأثيرها باتجاهاتها وتشريعاتها. قد يكون التدخل السياسي

---

[٤٦] خالد قدري إبراهيم . مرجع سابق، ص ٩١.

[٤٧] عبدالله محمد إسماعيل . مرجع سابق، ص ٢٢٣.

أحد المعوقات الرئيسية التي تؤثر على الأداء التعليمي وتشكيل المخرجات التعليمية.[٤٨]

ويعتبر البعض التعليم قطاع سيادي كالجيش والشرطة والسياسة الخارجية" يجب الحفاظ عليه وطنياً مستقلاً، وإن المعونات والقروض المقدمة من الدول الأجنبية إلى مصر في مجال التعليم لا تراعي الواقع المصري ولا المشكلات الحقيقية للتعليم. وهناك العديد من النماذج العالمية التي توكد ان إصلاح التعليم وسياساته قرار سياسي يتم اتخاذه باعتبار التعليم أساس التنمية وأنه قضية أمن قومي فمثلاً في دولة مثل الصين فقد وضع الإمبراطور "ماوتس تونج المبادئ الأساسية للثورة التربوية في نظام التعليم، والاهتمام بالتعليم المهني التكنولوجي الذي يسهم في الثورة الصناعية وعلاقة السياسة بالتعليم هي علاقة كل المؤسسات التعليمية بالحكومة، ومدى الحرية أو الاستقلال الذي تتيحه لها، ودور الحكومة في إدارة المؤسسات التعليمية وفى إتاحة موارد لها ورسم الغايات التي تنشدها، كما قد يتسع هذا الفهم بدوره ليشمل علاقة مؤسسات التعليم بكافة مكونات النظام السياسي، وفي النهاية يجب أن يقدم الجميع أفضل ما لديه من أجل الأجيال القادمة خاصة السياسيين والذين يكونون احياناً سبب الكثير من المشاكل للنظام التعليمي فيما يختص بالأخطاء في القرارات وسوء التقدير ولا يدركون أن التعليم هو افضل الوسائل لتحسين أحوال المجتمع.[٤٩]

سادساً: مراحل تطبيق العدالة الاجتماعية في مصر منذ ١٩٥٢.

تؤثر برامج الحكومة وسياستها بشكل مباشر أو غير مباشر، قصداً أو صدفة، في توزيع المزايا التي تؤثر على رفاهية الأشخاص ومكانتهم على المستوى العام والخاص والعدالة الاجتماعية عامة والعدالة في التعليم خاصة، التي كما تتأثر سياسات التعليم التي تعد جزء من السياسة الداخلية للدولة بتوجهات الحكومة وايديولوجيتها، ويمكن توضيح هذا التأثير من خلال تقسيم الفترة الزمنية منذ قيام ثورة ١٩٥٢ حتى الآن.

---

[٤٨] رجب احمد السيد عيسوي. مرجع سابق، ص ١٨٨.
[٤٩] إيناس صلاح الدين فاروق. مرجع سابق، ص ٢٤٨.

١- مرحلة تكافؤ الفرص في التعليم ١٩٥٢ – ١٩٧٠م:

تمتد من ثورة يوليو حتى نهاية الحقبة الناصرية، دون التعرض لتفاصيل الأيديولوجيا الناصرية النموذج الاشتراكي[٥٠]، ويمكن القول أن النظام السياسي حاول تغيير صورة المجتمع المصري من خلال اعتناقه لمبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة والحرية وتكافؤ الفرص في المجال الاقتصادي، وكان لزاماً على القيادة الثورية ان تتخذ الإجراءات التي تراها لتحقيق ذلك الهدف، فلقد بدأت بإرساء نظام اقتصادي وسط، وإن طغت عليه في الغالب مسحة اجتماعية تهدف أساساً إلى ترجيح ميزان توزيع الموارد لصالح الفئات الاجتماعية الفقيرة والمعدمة، وبناءً على ذلك نفذت برامج اجتماعية اقتصادية كبرى على المستوى القومي في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات، كان الغرض منها نزع جانب كبير من المزايا والفرص الاجتماعية التي تمتعت بها الفئات القوية والثرية، وطنية كانت أو أجنبية وتوزيعه على الفئات العاملة وعلى من لا يملكون أيضاً، ولهذا لجأت القيادة السياسية إلى تدابير الإصلاح الزراعي والتأميم والتمصير والتخطيط المركزي ودعم السلع والخدمات الأساسية، وتوفير خدمات التعليم والصحة وغيرها بالمجان واضحى المناخ ملائماً في ظل النظام الثوري الجديد للمضي بخطى واسعة نحو السياسات التي استهدفت إنجاز العدالة في التعليم، بل وجعله أحد أدوات تحقيق العدالة الاجتماعية بشكل عام. [٥١]

وقد تحسن وضع العدالة الاجتماعية بشكل ملموس مقارنة بما كانت عليه في العهد الملكي قبل قيام ثورة ١٩٥٢، وإن كان تحسنها في العهد الثوري قد جاء على حساب الديمقراطي والحريات العامة[٥٢]. وقد تصاعد الاهتمام بالعدالة

---

[٥٠] الاشتراكية هي مجموعة من الأفكار والمذاهب وتعد هجوماً على الرأسمالية من وجهة نظر اجتماعية اقتصادية وتشير إلى برامج سياسية وسياسات يتبناها الساسة الاشتراكيون عندما يستولون على القوة، ويرى هؤلاء القادة أن الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج تعكس الاهتمام بمصالح الجميع في المجتمع كل حسب قدرته. المرجع. أحمد سليمان أبو زيد. السياسة الاجتماعية،مرجع سابق، ص١٢٥- ١٢٦.

[٥١] أحمد سليمان أبو زيد (٢٠١٧). السياسة الاجتماعية التعريف والمجال والاستراتيجيات، ط٣، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص ص ١٥- ١٦.

[٥٢] إبراهيم البيومي غانم (٢٠١٦). العدالة الاجتماعية في برنامج الرئيس مبارك. ثلاث سنوات بين جدل الإنجازات والاحتجاجات. المؤتمر السنوي العاشر، السياسات الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، المجلد الأول، مرجع سابق، ص٢٤٥.

الاجتماعية وأخذت طريقها إلى التطبيق بعد وضعها ضمن المبادئ الستة للثورة ووضعت ضمن السياسات العامة، واتسعت قاعدة المستفيدين وخاصة الطبقات الدنيا وكان لمجانية التعليم وتعيين الخريجين أثر واضح في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لقطاعات واسعة من المواطنين في تلك الحقبة[٥٣].

كما تضمنت الوثائق السياسية التي تبناها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر التوجه الذي تبنته الدولة بشأن العدالة وتكافؤ الفرص في التعليم ومن أهم تلك الوثائق فلسفة الثورة التي ورد التأكيد فيها على البعد الاجتماعي في التعليم، وفي غيره من المجالات، والميثاق الوطني ١٩٦٢ الذي ركز على مفهوم الاشتراكية بمعنى إقامة المجتمع على العدل الاجتماعي، ونشر الخدمات الاجتماعية، وإتاحة الفرص التعليمية للجميع، كما حدد حقوقاً أساسية في مجال تكافؤ الفرص منها، حق المواطن في العلم بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه.[٥٤]

٢- مرحلة الانفتاح الاقتصادي وتدهور تكافؤ الفرص ١٩٧٠ – ١٩٨٠:

تعرف سياسة الانفتاح باحتمالية أنها ضرباً من السياسة الاجتماعية، ذلك لأنها اتجهت في نفس الوقت إلى أساليب اقتصادية متنوعة سنت قوانين محددة تمثلت حصيلتها في تركيز البرامج القائمة على اشباع حاجات الناس على مصالح بعض الفئات الاجتماعية دون غيرها، كما أنها أثرت بشدة في نصيب مختلف الشرائح الاجتماعية من الموارد المادية واللامادية.[٥٥]

إلا أن ما فعلته الليبرالية الاقتصادية بمصر كان نوعاً من التضاد الحقيقي لما انجزه عبد الناصر، بأن أعادت توزيع الفرص الاجتماعية من الفقراء إلى الأغنياء، بل وسلب ما حصلت عليه الفئة الاجتماعية الأولى قبل ذلك، وكان وسيلتها في ذلك طابع اقتصادي بحت حتى وإن أدى إلى نتائج اجتماعية غاية في الخطورة، وربما يوصف ذلك المذهب بأنه ليبرالية اقتصادية لا تمت بصلة ما – من قريب أو بعيد – إلى أكثر صور العدالة الاجتماعية والمساواة فجاجة، ولا يوجد بينها وبين مبدأ مراعاة المصلحة العامة التقاء كثير، وهذا ما جعلها توصف بأنها

---

[٥٣] محمد محمود إبراهيم (٢٠١٧). الدولة والتنمية في مصر. الجوانب والمتغيرات السياسية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ص ١٤٤ – ١٥١.

[٥٤] عبد الخالق فاروق (٢٠٢٠). كم ينفق المصريون على التعليم ، دار العين ، القاهرة ، ط٢، ص ٢٢.

[٥٥] أحمد سليمان أبو زيد. مرجع سابق، ص١٧٨.

نوع من ليبرالية العهود الصناعية المبكرة في أوروبا والتي عفا عليها الدهر، وفي هذه الفترة قد سن العديد من التشريعات تم بمقتضاها فتح الباب على مصراعيه للقطاع الخاص، المحلي والاجنبي.[٥٦]

وبما أن توجهات الليبرالية الجديدة تميل إلى تقليص دور الدولة، فإن مخاطر التوترات الاجتماعية سوف تفرض على الدولة الرأس مالية العودة إلى التدخل في الشئون الاقتصادية والاجتماعية مما يقتضي فعالية أقوى للدولة[٥٧]، ومن هنا شهدت هذه الحقبة تحولاً حاداً في سياسة التعليم من حيث الاندفاع في استثمار القطاع الخاص في انشاء المدارس الخاصة، وبالتحديد فيما عرف بمدارس اللغات التي تركز تعليمها على اللغات الأجنبية وجعلها أداة لتعليم بعض المواد الدراسية، كما أدى الرواج المالي واستمرار الطلب على التعليم إلى زيادة هائلة في أعداد المقبولين في المدارس الحكومية، مع توسيع محدود في بناء المدارس الجديدة لاستيعابهم، مما أدى إلى ظاهرة تكدس الفصول وتشغيل المدارس على نظام الفترات الصباحية والمسائية، والتوسع في الاستثمار في تأسيس المدارس الحرة أو الخاصة[٥٨]، وجدير بالذكر أن هذه المرحلة قد شهدت نمواً ملحوظاً في مراحل التعليم قبل الجامعي، وبخاصة المرحلة الثانوية ويتضح ذلك من رصد مؤشرات النمو بين ١٩٧٠ و١٩٨٠:

أ- ارتفع معدل القيد العام في المرحلة الابتدائية من ٦ – ١١ سنه من ٧٥% إلى ٨٦%.

ب- ارتفع في المرحلة الثانوية ١٢ – ١٨ سنه من ٤٣% إلى ٥٤%.[٥٩]

وقد تميزت تلك الفترة بما يلي: منذ عام ١٩٧٤ حتى ١٩٨١:

أ- انتشار مدارس اللغات والمدارس الخاصة، التي تقوم بخدمة متميزة نظير مصروفات دراسية لا تستطيع أن تدفعها الفئات الدنيا.

ب- يتم القبول في المراحل الثانوية وفقاً للمفاضلة بين المتقدمين على أساس عامل السن والمجموع الكلي للدرجات على مستوى المحافظة وبالتالي

---

[٥٦] احسان محمود الدمرداش. مرجع سابق، ص ١٦٤.

[٥٧] حسام مرسي (٢٠١٩). مدخل العلوم السياسية. دار الفكر الجامعي، ط٢، الإسكندرية، ص٩٠.

[٥٨] حامد أحمد عمار. السياق التاريخي لتطوير التعليم المصري، مرجع سابق، ص٦٢.

[٥٩] حامد أحمد عمار. السياق التاريخي للتعليم المصري، مرجع سابق، ص ص ٦٥- ٦٦.

يكون قبول ذوي المجاميع الأقل بالتعليم الفني الصناعي والتجاري والزراعي، وهذه النوعية من التعليم تتسم بارتفاع معدلات البطالة بها والنظرة الاجتماعية الدونية لها، فإذا كان الملتحقون بالتعليم الثانوي العام فإن ذلك يكرس التفاوت الطبقي ويقف حجرة عثرة في الحراك الاجتماعي الأعلى.

ج- دخول وزارة التربية والتعليم في تجربة انشاء مدارس تجريبية رسمية للغات، ومد خدمتها لتشمل المرحلة الثانوية وزيادة عدد المقبولين بها في جميع المراحل يخل بمبدأ مدرسة واحدة لكل الشعب ويكرس ازدواجية التعليم طبقاً للقدرات المالية.[٦٠]

ومن قراءة هذه المرحلة يتضح زيادة معدلات القيد في المدارس الحكومية قد أدى إلى التكدس في الفصول الدراسية، أدى بدوره إلى تشجيع الاستثمار في التعليم نتيجة الانفتاح الاقتصادي انتشر بمقتضاها المدارس الخاصة المصرية والأجنبية، وبرز على وجه التحديد نمط خاص من المدارس يسمى مدارس اللغات الخاصة من الحضانة حتى الثانوية العامة وهي بمصروفات تتفاوت من مدرسة إلى أخرى، ومع انتشار تلك المدارس ظهرت المدارس التجريبية للغات الحكومية كمنافس لها وبمصروفات أقل بكتير من نظيرتها الخاصة، وهو ما يشكل انتهاكاً صارخاً لمبدأ تكافؤ الفرص الذي عم المرحلة السابقة وبالتالي أثر على العدالة في التعليم وفرص الالتحاق ومستوى الخدمة المقدم في كل من هذه المدارس.

٣- مرحلة العولمة البحث عن العدالة في التعليم منذ ١٩٨٠ حتى بداية الألفية الجديدة:

تراجعت السياسات العامة المبنية على العدالة الاجتماعية خلال الثمانينات والتسعينات، حتى كادت أن تختفي في نهاية القرن الماضي ومطلع القرن الحالي، ففي بداية حكم الرئيس مبارك جرت محاولات التوليف بين السياسات العامة التي جرى تطبيقها في عهد كل من الرئيس عبد الناصر والرئيس السادات، وتجللا ذلك في السعي لتحويل الانفتاح الاستهلاكي إلى انفتاح إنتاجي، وزيادة الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل لكن جملة السياسات الفعلية التي جرى تطبيقها لم تؤد إلى نتائج

[٦٠] محمد أحمد درويش (٢٠١٥). حالة التعليم في مصر مدخل نقدي تاريخي، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، ص٢٧٤.

إيجابية بمعيار الأهداف التي رمت إلى تحقيقها. وبعد أكثر من ربع قرن لم تؤد السياسات التي طبقتها الحكومات المصرية المتعاقبة إلا إلى اتساع الفجوة بين الطبقات[٦١]، وقد مرت مصر بمراحل متعاقبة بدأت غداة تولي الرئيس السادات الحكم وخاصة بعد حرب أكتوبر، كان من علاماتها البارزة سياسة الانفتاح الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار الخاص، ثم سياسات التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي والتراجع التدريجي لدور الدولة في مجال الإنتاج والخدمات والسعي – حتى بداية الألفية الثالثة – للاندماج في منظومة العولمة اقتصادياً وسياسياً.[٦٢]

ويعد التأثير على سلطة الدولة ودورها من التداعيات الخطيرة للعولمة، حيث أصبحت الدولة في خدمة الشركات والمؤسسات العالمية بدلاً من خدمة الدولة والمجتمع، فمن الناحية الاجتماعية عملت قوى العولمة على تكوين شرائح اجتماعية جديدة من مواطني الدولة مرتبطة ومنتمية إلى أصحاب رؤوس الأموال والشركات والبنوك العالمية، وهذا التقسيم الجديد لا يقوم على فكرة العدالة الاجتماعية أو الحريات أو الديمقراطية، بل يقوم بدرجة أكبر على القوى السياسية والاقتصادية المسيطرة، ورغم ما تدعيه العولمة من إشاعة الديمقراطية وحقوق الإنسان وترسيخ مبادئ العيش الكريم، في الواقع تولد عنها النقيض كما أثرت في سلوكيات الإنسان وتمخض عنها سلوكيات سلبية عديدة، مما أدى إلى صدور مجموعة من الإعلانات السياسية والوثائق والتقارير والمؤتمرات المتصلة أكدت على أهمية التنمية البشرية في مواجهة العولمة، وفي القلب من سياسات التنمية البشرية يقع الدور الحيوي للتعليم الذي يعد مجتمعاً حريصاً على امتلاك أسباب المعرفة والتزود بالقدرات العلمية والتكنولوجية الحديثة.[٦٣]

وفي ظل العولمة قد تغيب في بعض المجتمعات العدالة الاجتماعية، ويزيد عدم المساواة في توزيع خدمات الرعاية الاجتماعية وعائداتها كهدف من أهداف السياسات الاجتماعية، وقد يترتب على ذلك مشكلات كالتفرقة والتمييز وغياب المواطنة وبعض صور الانحراف وأنماطها وضعف المواطنة، مما يؤثر سلباً على السلام الاجتماعي نتيجة لتأثير مثل هذ المشكلات الاجتماعية من ناحية، وكنتيجة

---

[٦١] احسان محمود الدمرداش. مرجع سابق، ص ١٦٣.
[٦٢] أحمد فؤاد مندور. مرجع سابق، ص ١٧.
[٦٣] حامد أحمد عمار، مرجع سابق، ص ص ٧٥-٧٦.

لغياب الاستقرار الاجتماعي من ناحية أخرى، كما يحدث تنافس بين خدمات الرعاية الاجتماعية يهدد تطورها المستقبلي ينذر بانخفاض المعايير الاجتماعية وخصخصة الخدمات العامة[٦٤] ومنها بالطبع التعليم وهو ما يرى في المجتمع المصري رأي العين.

وبدأ يسمع منذ عام ١٩٩٦ بأن "التعليم الخاص والأجنبي يمثل الجناح الآخر لتطوير التعليم المصري، والذي لا يستطيع النهوض بهما معاً". وقد أدى التوجه إلى الخارج فكراً واستثماراً وعملاً وسوقاً إلى أن يقفز لتعليم الخاص بمختلف أشكاله ومستوياته ليصبح موقع جذب لعدد متزايد من الطلاب الذين ينتمون إلى الشرائح المجتمعية المالكة للثروة والسلطة. واخذ يستقر في الأذهان – وقد لا تتجسد في الواقع بالضرورة – أن كل ما هو خاص أكثر كفاءة وأرفع مستوى مما هو حكومي، وأصبح التعليم الخاص والأجنبي أكثر بريقاً وجاذبية، وفرصاً أكبر للعمل في مجال الاستثمارات والشركات الأجنبية والدولية.[٦٥]

وقد جرت مجموعة من التعديلات على المنظومة التعليمية استجابة لتحديات العولمة منها:

أ- التوسع الافقي في فرص التعليم الأساسي بحيث يتحقق تعميم هذا المستوى وقد اقتضى هذا أحكام العمل واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل الحاق جميع الأطفال الملزمين في سن السادسة بالمدرسة، والحد من ظاهرة التسرب لكل من البنين والبنات وقد بلغ معدل الالتحاق في السنة الأولى حوالي ٩٨%، كما بلغ معدل القيد الصافي لمن بين ٦ - ١١ سنة ٩٤%، وللتعليم الإعدادي حوالي ٨٨% عام ٢٠٠١، ومع التوسع الأفقي امتد النمو الرأسي في فرص التعليم إلى ما بعد مرحلة القاعدة، ليصل معدل القيد في مرحلة التعليم الثانوي لمن بين سن ١٥ - ١٧ إلى حوالي ٢٤% وبلغ معدل الإناث لكل ١٠٠ من الذكور في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي إلى ٨٧% في العام نفسه.

ب- تطلب التوسع الأفقي والرأسي إنشاء مدارس جديدة وقد تم إنشاء عدد من المدارس منذ منتصف التسعينات حتى عام ٢٠٠١ حوالي ١٢ الف مدرسة

---

[٦٤] شبل محمود بدران (٢٠١٧). فلسفة التربية والنظام التعليمي في مصر. التربية المعاصرة. س٣٤, ع ١٠٧، ص ٩٣.

[٦٥] أحمد محمد عبد الوهاب. مرجع سابق، ص٩٨.

وهو حجم من الإنشاءات غير مسبوق خلال النصف قرن السابق له، في محاولة للوقوف أمام ظاهرة التكدس وكثافة الفصول الدراسية التي تنامت معها ظاهرة الدروس الخصوصية.[٦٦]

وفي هذا المناخ العام تراجعت بعض المفاهيم التي كانت سائدة في المرحلة السابقة، مثل مفاهيم العدالة الاجتماعية، والكفاية والعدل والتعاون والتضامن الاجتماعي وصعدت مفاهيم أخرى تشجع المبادرات الخاصة، وتعلي من شأن المصلحة الفردية، وتحقيق الربح، وتدعو إلى توسيع مساحة الحريات العامة والشخصية، ومن ثم تشكلت المفاهيم المركزية ذات الصلة بتنظيم علاقة المجتمع بالدولة، وعلاقة الفئات الاجتماعية ببعضها على نحو مختلف عما كان سائداً في المرحلة الناصرية.

٤- مرحلة الاعتماد والجودة في التعليم منذ مطلع الألفية الجديدة حتى الآن

نتيجة الانتقال من التوجه السياسي الاشتراكي بمبادئه في حق التعليم وفي العدالة الاجتماعية إلى الليبرالية الجديدة الدورانية والاقتصاد الحر وانفتاح قطاع التعليم للاستثمار الخاص والمحلي والعربي والأجنبي. وهذا فضلاً عن شروع الدولة في التحلي عن مسؤوليتها التعليمية بالتدريج. ومن ثم أخذت تتردد في الوثيقة الحزبية للبرنامج السياسي ٢٠٠٤ وفي غيرها من مجالات الحديث عن التعليم مفاهيم غامضة أو فنية، من أهمها مفهوم المشاركة المجتمعية، وارتباط التعليم بسوق العمل، واللامركزية والمعايير والتقييم والتميز، ومثل هذه المفاهيم مع ما قد يحيط بها من مصداقية في ظاهرها إلا أنها توظف هنا تبرير وتغطية لتخلي الدولة عن مسؤوليتها الدستورية.[٦٧]

لذا تعد من أهم الإشكاليات التي تواجه التعليم خلال الألفية الجديدة دعم العدالة في النظام التعليمي وتكافؤ الفرص في التعليم وتحقيق مبدأ التعليم للجميع ومكافحة التمييز من جهة والاستبعاد والحرمان والتفرقة من جهة أخرى، خاصة مع ارتفاع موجه التعليم الخاص في البلاد، وما تحمله من تمييز ضد الطبقات المتوسطة والفقيرة في المجتمع وهي أكثر من نصف المجتمع، استتبعها محاولة من الحكومة

---

[٦٦] محمد أحمد درويش. مرجع سابق، ص٢٧٤.

[٦٧] حامد أحمد عمار. مرجع سابق، ص٣٦.

لرفع مستوى التعليم الحكومي عن طريق هيئة الاعتماد والجودة لمراقبة عمل المدارس والحصول على الاعتماد.

مما أدى إلى إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ برئاسة الجمهورية، وينص على أن هذه الهيئة تتمتع بالاستقلالية وتكون لها الشخصية الاعتبارية العامة، وتتبع رئيس الوزراء ويكون مقرها مدينة القاهرة. كما أصدر السيد/ رئيس الجمهورية قراراً رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٧ بإصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون. تعد الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد إحدى الركائز الرئيسية للخطة القومية لإصلاح التعليم في مصر، وذلك باعتبارها الجهة المسئولة عن نشر ثقافة الجودة في المؤسسات التعليمية والمجتمع، وعن تنمية المعايير القومية التي تتواكب مع المعايير القياسية الدولية لإعادة هيكلة المؤسسات التعليمية وتحسين جودة عملياتها ومخرجاتها على النحو الذي يؤدي إلى كسب ثقة المجتمع فيها، وزيادة قدراتها التنافسية محلياً ودولياً، وخدمة أغراض التنمية المستدامة في مصر، وفي ضوء ذلك تسعى الهيئة إلى التطوير المستمر للتعليم وضمان جودته وفقاً لمجموعة من المبادئ والقيم التي تؤكد الشفافية والموضوعية والعدالة والحرص على معاونة المؤسسات التعليمية على توفيق أوضاعها وتحسين أدائها الكلي للتأهل والحصول على الاعتماد، إن الهيئة لا تعتبر جهة رقابية، بل هي جهة اعتماد للمؤسسات التعليمية التي تتمكن من تحقيق متطلبات المعايير القومية، ومن ثم فإنها تحرص على تقديم كافة أشكال التوجيه والإرشاد والدعم لهذه المؤسسات بما يساعدها على التحسين المستمر لجودة مخرجاتها من خلال آليات موضوعية وواقعية للتقويم الذاتي والاعتماد، ولتحقيق ما سبق تحرص الهيئة على توفير ونشر المعلومات الكافية والدقيقة والتي يمكن أن تساعد المؤسسات التعليمية على التقويم الذاتي، ومن ثم اتخاذ الخطوات اللازمة للتقدم والحصول على الاعتماد.[٦٨]

ومنذ ذلك الوقت دخلت المؤسسات التعليمية سباق الحصول على الاعتماد، وتطبيق معايير الجودة، كما امتدت ثقافة الجودة إلى جميع القطاعات الخدمية في

[٦٨] موقع الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، متاح على htto://naqaae.eg.

المجتمع. ويبقى التساؤل مطروح حول مدى تحقق الجودة في التعليم وإلى أي مدى اسهام في تحقيق العدالة التعليمية التي انهارت جراء الانفتاح الاقتصادي والعولمة.

قامت الدولة بالعديد من المشروعات التعليمية لدعم العدالة الاجتماعية ومنها العدالة الاجتماعية في المجتمع، مثل وضع خطة لتطوير التعليم من خلال استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠، تهدف إلى اتاحة التعليم للجميع بجودة عالية دون تمييز، يرتكز على المتعلم القادر على التفكير والتمكن فنياً وتقنياً وتكنولوجياً، وقد نصت أهداف الرؤية الاستراتيجية على رفع نسبة المؤسسات التعليمية الحاصلة على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة في التعليم قبل الجامعي من ٤.٦% من المؤسسات في عام ٢٠١٤ إلى ٢٠% من المؤسسات بحلول عام ٢٠٢٠[٦٩]، وكانت قد حصلت ٤٤٦٩ مدرسة على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة والاعتماد حتى عام ٢٠١٤ التي تمثل نسبة ٤.٦% من المدارس، وقد حصلت ٤٣٢١ مدرسة على الاعتماد منذ ٢٠١٥ حتى مايو ٢٠٢٠ [٧٠]، أي بزيادة مقدارها ٤.٤%، ليكون إجمالي نسبة المؤسسات الحاصلة على الاعتماد ١٠% تقريباً من المؤسسات، بما يساوي نصف النسبة المحددة، مما يتطلب زيادة الدعم والخدمات المقدمة للقطاع، حتى يتمكن من تحقيق النسبة المحددة في الواقع.

كما تقوم الدولة بجهود متعددة لخفض معدلات التسرب من التعليم، من خلال تحسين جودة الخدمات التعليمية بالشراكة مع العديد من الهيئات العامة والخاصة في المجتمع، وكذلك دعم التعليم المجتمعي، والإشراف الكامل على التعليم العام والخاص.

وفيما يتعلق بالإنفاق على التعليم التزمت الدولة من خلال دستور ٢٠١٤ بتخصيص نسبة من الناتج القومي للإنفاق على التعليم لا تقل عن ٤% من الناتج

---

[٦٩] جمهورية مصر العربية. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. استراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ الملخص، مرجع سابق، ص٢٧.

[٧٠] وزارة التربية والتعليم. ما تم إنجازه من مشروعات وبرامج في الفترة من ٢٠١٤ حتى مايو ٢٠٢٠. ٢٠٢٠/٥/١٣، ص٦.

القومي، ترتفع تدريجياً حتى تصل إلى المعدلات العالمية في الانفاق على التعليم، وقد نصت أهداف الرؤية الاستراتيجية ٢٠٣٠ على أن تتم زيادة نسبة الانفاق على التعليم قبل الجامعي من الناتج المحلي من ٣% إلى ٥% ثم إلى ٨% بحلول عام ٢٠٣٠ [٧١]، وقد وضع هذا الهدف بما يتوافق مع مبادئ دستور مصر ٢٠١٤، وقد بلغ إجمالي الانفاق على التعليم في الموازنة عام ٢٠١٩/٢٠١٨ ما يقرب من ١١٥٧ مليار جنيه، وأن إجمالي الانفاق على التعليم في الموازنة العامة عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بلغ ١٣٢ مليار جنيه[٧٢]، أي بزيادة قدرها ١٦٣ مليار جنيه، وعلى الرغم من ذلك تشير الدراسات بشكل واضح إلى تراجع نصيب الانفاق على التعليم من جملة الإنفاق الحكومي العام.

حيث تراجع نصيب التعليم من جملة الإنفاق الحكومي العام من حوالي ١٧% عام ٢٠٠٠/١٩٩٩ إلى نحو ١٦% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤، ١٢.٥% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى أقل من ١٢% في العام الأخير، كما تراجعت نسبة الإنفاق أيضاً للناتج المحلي الإجمالي من نحو ٥.٣% عام ٢٠٠٠/١٩٩٩ إلى ٣.٧% تقريباً خلال العاميين الأخيرين، ليس ذلك فحسب بل إن النسب السابقة جميعها تقل بشكل واضح عن نظيرتها في بعض الدول الأخرى مثل تونس والمغرب التي يصل نصيب الإنفاق العام على التعليم جملة الإنفاق فيهما إلى نحو ٢٥% أو يزيد[٧٣]، مما يعني أن متوسط نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم في مصر مازال منخفضاً مقارنة بالعديد من الدول العربية والنامية الأخرى.

كما تشهد مصر تدهوراً في نوعية التعليم في المرحلتين الابتدائية والثانوية، على الرغم من الأهمية البالغة لنوعية التعليم، وهو ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعدد من النتائج الإنمائية، فالحصول على تعليم أفضل ليس فقط الأداة الرئيسية التي يكتسب

[٧١] جمهورية مصر العربية. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. استراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ الملخص، مرجع سابق، ص٢٧.

[٧٢] وزارة المالية. موازنة المواطن ٢٠٢٠/٢٠١٩. وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية، ص٨.

[٧٣] أشرف عبدالله العربي (٢٠١٧). تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، المؤتمر الدولي لتحليل أولويات الإنفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربية. شركاء التمية، القاهرة، ص١١.

بها الأفراد القدرة على الحراك في المجتمع ومؤهلات تخولهم الحصول على فرص عمل افضل، بل هو أداة رئيسية تمكن البلدان من زيادة الإنتاجية وتعزيز النمو الاقتصادي، ويؤدي رفع مستوى التعليم أيضاً إلى زيادة المشاركة المدنية وإتاحة فرص اجتماعية أفضل للأطفال للنمو بشكل أفضل وسط المجتمع.[٧٤]

مما تقدم يمكن القول بأن هناك تراجع في مستوى العدالة الاجتماعية، وإن كانت مطلب مجتمعي تسعى إليه الدولة وتبذل جهوداً لتحقيقه، فالسياسية التعليمية، وإن ظلت محتفظة بالخطوط الرئيسية على مستوى الأهداف مثل مبدأ تكافؤ الفرص ومجانية التعليم، إلا أنها شهدت تغيراً باتجاه التحيز ضد الطبقات التي تراجع وضعها في ظل سياسة الانفتاح المصري لصالح الطبقات الأعلى وهو ما جاء تعبيراً عن تغيرات حدثت في المجتمع المصري اقتصادياً واجتماعياً، ويؤكد البحث من خلال ما سبق على أهمية الرؤية السياسية لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التعليم.

[٧٤] الأمم المتحدة. (٢٠١٥) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا. السياسة الاجتماعية المتكاملة نحو تحسين أنظمة الرعاية الاجتماعية إعادة النظر في دور الدولة والسوق والمجتمع المدني في توفير الحماية والخدمات الاجتماعية، التقرير الخامس، بيروت، ص٢١.